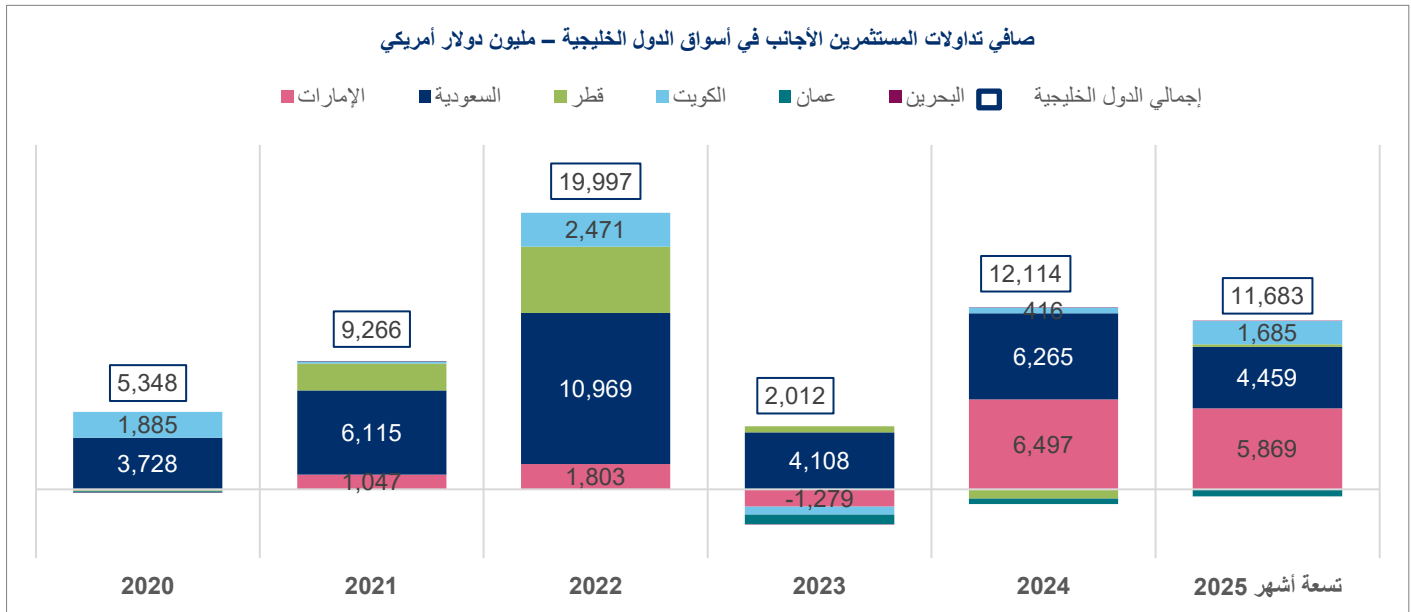


أكتوبر 2025

أنشطة التداول في البورصات الخليجية في الربع الثالث من العام 2025

احتفاظ الأجانب بمراكزهم كصافي مشترين للأسهم الخليجية للربع السابع على التوالي...

كان المستثمرون الأجانب، بما في ذلك المؤسسات والأفراد، صافي مشترين في أسواق الأسهم الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2025، إذ بلغ صافي قيمة الشراء 4.8 مليار دولار أمريكي مقابل 4.2 مليار دولار أمريكي قيمة صافي الشراء في الربع الثاني من العام 2025. وظل الاتجاه إيجابياً في ظل عمليات الشراء من قبل المستثمرين الأجانب على مدار سبعة أشهر، مقابل صافي بيع خلال شهرين فقط في التسعة أشهر الأولى من العام 2025، بقيمة بلغت 11.7 مليار دولار أمريكي مقابل 8.6 مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024، بنمو بلغت نسبته 35.4 في المائة على أساس سنوي. واحتلت السعودية مركز الصدارة، إذ بلغ إجمالي قيمة عمليات صافي الشراء 2.8 مليار دولار أمريكي، تليها الإمارات، إذ بلغت قيمة صفقات الشراء في سوق أبو ظبي للأوراق المالية من قبل المستثمرين الأجانب 798.7 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025. وجاءت دبي في المرتبة التالية بصافي شراء بقيمة 614.9 مليون دولار أمريكي من قبل المستثمرين الأجانب تليها كلا من بورصتي الكويت وقطر بصافي صفقات شراء بلغت قيمتها 283.3 مليون دولار أمريكي و 267.2 مليون دولار أمريكي، على التوالي. كما أظهرت بيانات البحرين صافي عمليات شراء بقيمة 22.9 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث. في المقابل، سجل المستثمرون الأجانب في عمان صافي بيع للربع الثاني على التوالي بقيمة 38.7 مليون أمريكي خلال هذا الربع، بعد تسجيل صافي بيع قدره 27.9 مليون دولار أمريكي في الربع السابق.



المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

أظهرت بيانات أنشطة التداول في البورصات الخليجية خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025 استمرار اتجاهات صافي الشراء على المستوى الإقليمي، وذلك على الرغم من تباين الاتجاهات على صعيد كل سوق على حدة نتيجة تسجيل بعض البورصات صافي عمليات بيع خلال الربع الأول من العام. وتصدر المستثمرون الأجانب قائمة المشترين في أسواق الإمارات بصافي عمليات شراء قدرها 5.9 مليار دولار أمريكي، تلتها كلا من السعودية والكويت بصافي شراء قدره 4.5 مليار دولار أمريكي و 1.7 مليار دولار أمريكي، على التوالي. من جهة أخرى، سجلت قطر والبحرين صافي عمليات شراء بقيمة 179.9 مليون دولار و 18.3 مليون دولار

أمريكي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، على التوالي. في المقابل، شهدت عمان صافي عمليات بيع من قبل المستثمرين الأجانب بقيمة 527.5 مليون دولار أمريكي. ومؤخراً، أعلنت هيئة السوق المالية السعودية عن عزمها رفع سقف الملكية الأجنبية في الشركات المدرجة إلى ما يتجاوز الحد الحالي البالغ نسبة 49 في المائة، مع توقع دخول هذا القرار حيز التنفيذ قبل نهاية العام الجاري بعد الحصول على الموافقات الحكومية اللازمة. ومن شأن هذه الخطوة، التي ستتيح للمستثمرين الأجانب امتلاك ما يصل إلى نسبة 100 في المائة من الشركات المدرجة في السوق الرئيسية (تداول)، أن تعزز جاذبية السوق السعودية.

أما على صعيد أداء الأسواق الخليجية، ارتفع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 4.6 في المائة في الربع الثالث من العام 2025، لينتهي تداولاته مغلقاً عند 767.9 نقطة مقابل 734.3 نقطة في الربع الثاني من العام 2025، محققاً بذلك أقوى أداء ربع سنوي خلال ثلاث فترات ربع سنوية. كما أنهى المؤشر تداولات هذا الربع بالقرب من أعلى مستوياته المسجلة في نحو عامين. وعلى مستوى الأسواق الخليجية، احتلت عمان مركز الصدارة على مستوى المنطقة من حيث المكاسب المسجلة بمعدل 15.1 في المائة، تلتها الكويت بارتفاع مؤشر السوق العام بنسبة 4.0 في المائة. كما حققت السعودية وقطر مكاسب بنسب 3.0 في المائة و2.8 في المائة على التوالي، في حين سجلت دبي ارتفاعاً قدره 2.3 في المائة، بينما جاءت المكاسب في أبوظبي والبحرين أكثر تواضعاً عند 0.6 في المائة و0.2 في المائة، على التوالي.

في ذات الوقت، أظهرت بيانات الاتجاهات الشهرية أن دبي وأبوظبي والسعودية شهدت تدفقات لعميات صافي شراء متتالية من قبل المستثمرين الأجانب على مدى الأشهر الثلاثة للربع الثالث من العام 2025. أما قطر فقد شهدت صافي عمليات شراء خلال الشهرين الأولين من الربع قبل أن يتحول إلى صافي عمليات بيع في الشهر الأخير، في حين شهدت الكويت صافي شراء في الشهر الأول تلاه تحول إلى صافي بيع في الشهرين التاليين. أما عمان، فكانت البورصة الخليجية الوحيدة التي شهدت صافي عمليات بيع بصفة مستمرة من جانب المستثمرين الأجانب طوال هذا الربع. وتأثرت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى المنطقة بعدة عوامل رئيسية، من بينها اتجاهات الأسواق الإقليمية، وزخم الاكتتابات العامة، والتطورات الجيوسياسية، إلى جانب الأداء الاقتصادي لكل دولة على حدة، وأسعار النفط الخام.

وفيما يتعلق بالأداء الشهري، نجحت أسواق الأسهم في الدول الخليجية في الحفاظ على اتجاهات مستقرة لصافي الشراء من قبل المستثمرين الأجانب طوال الربع الثالث من العام 2025. إذ بلغ صافي الشراء ذروته في سبتمبر 2025 بقيمة إجمالية قدرها 2.8 مليار دولار أمريكي، مدفوعاً بارتفاع أحجام التداول وزيادة الإقبال على الأسهم القيادية، تلاه صافي شراء بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي في يوليو. أما في أغسطس 2025، فسجل المستثمرون الأجانب صافي تدفقات شرائية معتدلة بلغت 368.3 مليون دولار أمريكي.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، حافظ المستثمرون الأجانب على اتجاه إيجابي بشكل كبير في تداولات الأسهم المدرجة في البورصات الخليجية، مع تسجيل تراجع محدود في ربع واحد فقط خلال هذه الفترة. وسجلت أكبر تدفقات أجنبية صافية في الربع الأول من العام 2022، إذ بلغ صافي عمليات الشراء نحو 11.0 مليار دولار أمريكي، ما يعكس الزيادة الحادة في عمليات الشراء بصفة رئيسية في كلا من السعودية وقطر، وهذا يعكس ثقة المستثمرين المتزايدة في تلك الأسواق.

وفي السوق السعودية، سجل المستثمرون المحليون صافي بيع في سوق الأسهم خلال الربع الثالث من العام 2025 بقيمة 10.5 مليار ريال سعودي، مقابل صافي بيع بلغت قيمته 5.2 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من العام 2025. وكان المستثمرون السعوديون، سواء من الأفراد أو المؤسسات، صافي بائعين خلال هذه الفترة من العام 2025، بمبيعات قدرها 6.6 مليار ريال سعودي و3.9 مليار ريال سعودي، على التوالي. في المقابل، لوحظ تزايد أنشطة الشراء من قبل المستثمرين الأجانب من خارج الدول الخليجية ومن المستثمرين الخليجيين، بصافي شراء بلغ 10.1 مليار ريال سعودي و456.9 مليون ريال سعودي، على التوالي. وخلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، حافظ المستثمرون الأجانب على نفس الاتجاه كصافي مشتريين في السوق المالية السعودية، بعمليات صافي شراء بلغت قيمتها 17.3 مليار ريال سعودي، بزيادة بنسبة 5.6 في المائة مقابل 16.4 مليار ريال سعودي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024. وسجل أعلى مستوى لصافي عمليات الشراء من قبل الأجانب في سبتمبر، بقيمة 7.9 مليار

ريال سعودي. وفي المقابل، بلغت قيمة عمليات صافي الشراء من قبل المستثمرين السعوديين من الأفراد 3.2 مليار ريال سعودي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، مقابل 9.0 مليار ريال سعودي في الفترة المماثلة من العام الماضي. وشهد شهر يوليو ذروة نشاط مستثمري التجزئة بصافي صفقات شراء قدرها 2.5 مليار ريال سعودي، في حين سجل الأسبوع الأخير من سبتمبر 2025 أعلى مستوى لصافي عمليات شراء المستثمرين الأجانب، والتي بلغت قيمتها 5.8 مليار ريال سعودي. أما المستثمرون السعوديون، فقد بلغت ذروة عمليات صافي عملياتهم البيعية خلال هذه الفترة 6.1 مليار ريال سعودي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025.

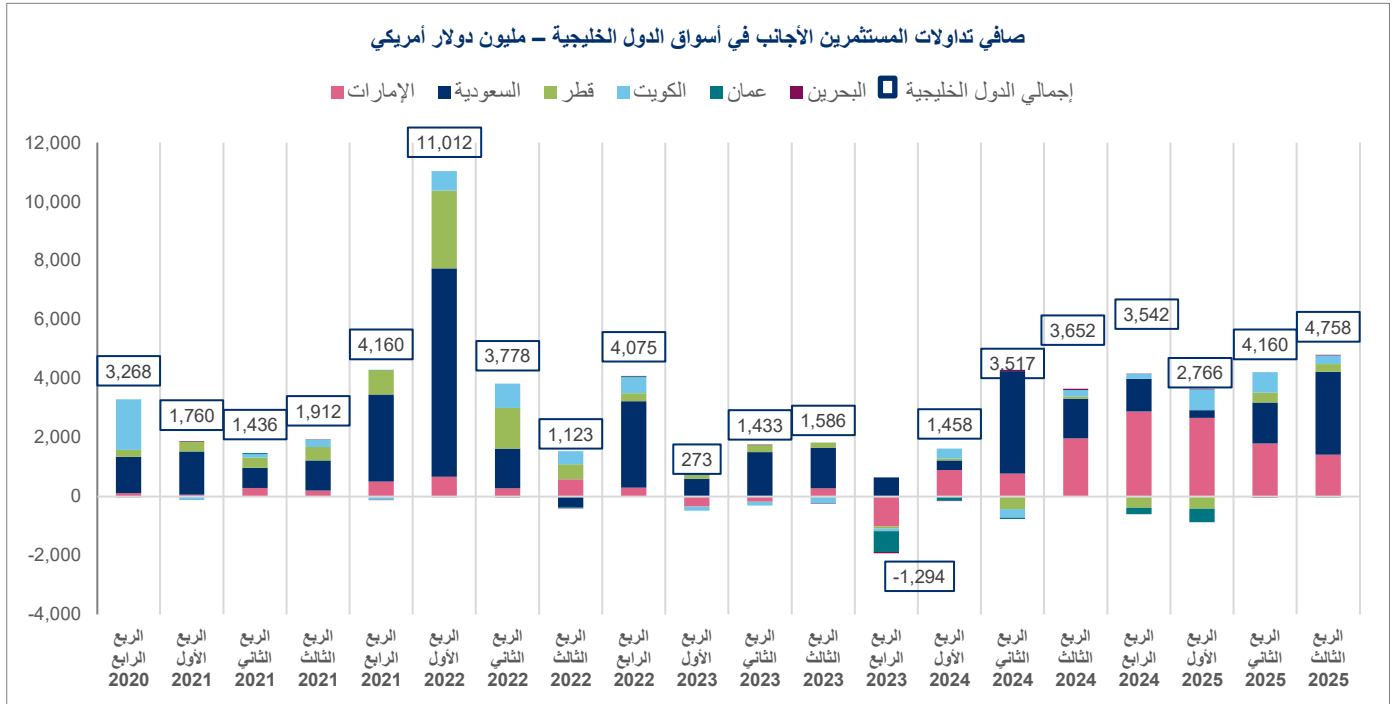
وتجدر الإشارة إلى أن سوق الأسهم السعودية شهدت أقوى مكاسب يومية لها منذ العام 2020، إذ ارتفع المؤشر العام (تاسي) بأكثر من 5 في المائة في 24 سبتمبر 2025 ليصل إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ مايو. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بتقارير تشير إلى أن الجهات التنظيمية تدرس رفع سقف ملكية الأجانب للشركات المدرجة فوق الحد الحالي البالغ 49 في المائة، في خطوة يتوقع أن تعزز ثقة المستثمرين الدوليين وتساهم في زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق. ومن المرجح أن يتم تنفيذ هذا التعديل الرقابي قبل نهاية العام 2025. وأشارت التقديرات إلى أن السوق السعودية قد تشهد تدفقات أجنبية إضافية بقيمة 10 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تستفيد بنوك مثل الراجحي والبنك الأهلي السعودي والإيمان أكثر من غيرها. فعلى سبيل المثال، ارتفع سعر سهم الراجحي بنسبة 10 في المائة فور صدور هذا الإعلان، مما يشير إلى تزايد معنويات التفاؤل لدى المستثمرين. وعلى صعيد منفصل، عملت السعودية على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إبرام صفقات الشراكة بين صناديق المؤشرات المتداولة مع شركات في اليابان وهونج كونج. وفي يناير 2025، سمحت الجهات الرقابية أيضاً للأجانب بالاستثمار في الشركات المدرجة التي تمتلك عقارات في مكة المكرمة والمدينة المنورة، مع الإبقاء على القيود المفروضة على الملكية المباشرة للأراضي دون تغيير. وبلغ عدد المستثمرين من الأفراد في الشركات المدرجة في تداول 7.05 مليون مستثمر بنهاية سبتمبر 2025، بزيادة قدرها 150 ألف مستثمر مقارنة بالربع الثاني من العام 2025. وارتفع عدد المستثمرين المؤسسيين إلى نحو 96,000 مستثمر خلال الربع الثالث من العام 2025، ما يمثل زيادة بأكثر من 6 أضعاف مقارنة بالربع الثالث من العام 2024.

وكشفت بيانات التداول أن المستثمرين الخليجيين (باستثناء البحرين نظراً لعدم توفر البيانات) كانوا صافي بائعين في الأسواق الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2025، إذ بلغ صافي قيمة صفقات البيع 51.2 مليون دولار أمريكي، مقابل 50.5 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وجاءت بورصة السعودية في الصدارة من حيث صافي شراء المستثمرين الخليجيين خلال الربع الثالث من العام 2025، مسجلة 121.8 مليون دولار أمريكي، تلتها بورصة قطر بصافي شراء قدره 62.6 مليون دولار أمريكي. في المقابل، سجلت كل من بورصات الإمارات والكويت وعمان صافي بيع من قبل المستثمرين الخليجيين، مما أثر سلباً على صفقات الشراء الإجمالية للمستثمرين الخليجيين.

وعلى صعيد أنشطة التداول، ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة في البورصات الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2025 بنسبة 15.0 في المائة على أساس ربع سنوي ليصل إلى 108.9 مليار سهم مقابل 94.7 مليار سهم في الربع الثاني من العام 2025. وسجلت معظم البورصات الخليجية ارتفاع كمية الأسهم المتداولة على أساس ربع سنوي خلال هذا الربع باستثناء أبو ظبي، ودبي، وقطر. وجاءت بورصة الكويت في الصدارة بتداولات بلغت 34.8 مليار سهم مقابل 25.2 مليار سهم في الربع الثاني من العام 2025، بنمو بلغت نسبته 38.2 في المائة، تليها عمان بتسجيلها نمواً بنسبة 158.8 في المائة، بتداولات قدرها 7.8 مليار سهم في الربع الثالث من العام 2025 مقابل 3.0 مليار سهم في الربع الثاني من العام 2025. من جهة أخرى، انخفضت التداولات في قطر وأبو ظبي ودبي بنسبة 12.6 في المائة و10.5 في المائة و1.2 في المائة في الربع الثالث من العام 2025، على التوالي.

في المقابل، انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بشكل هامشي في الربع الثالث من العام 2025. إذ ارتفعت قيمة التداولات في كل من الكويت وعمان والبحرين على أساس ربع سنوي. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في بورصات المنطقة 151.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025 مقابل 151.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وسجلت الكويت أكبر زيادة في قيمة التداولات، إذ ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من 19.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام

2025 إلى 21.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مما أدى إلى زيادة حصتها إلى 14.5 في المائة مقابل 12.7 في المائة في الربع السابق. في المقابل، انخفض إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق السعودية على أساس ربع سنوي من 89.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025 إلى 86.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025.



المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

قيمة الأسهم المتداولة في البورصات الخليجية - مساهمة القطاع الرئيسية

استحوذ قطاع البنوك على الحصة الأكبر من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2025، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 22.9 في المائة ليصل إلى 35.9 مليار دولار أمريكي مقابل 29.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وضمن قطاع البنوك، تصدر مصرف الراجحي أنشطة التداول بتداولات بلغت قيمتها 5.7 مليار دولار أمريكي، وتبعه البنك الأهلي السعودي ومصرف الإنماء بتداولات بلغت قيمتها 2.8 مليار دولار أمريكي و2.7 مليار دولار أمريكي على التوالي. كما ساهمت قطاعات الخدمات الاستهلاكية والعقارات والمالية المتنوعة في دعم النمو الإجمالي للقيمة المتداولة خلال هذا الربع. وعلى الرغم من هذا النشاط، سجل الأداء القطاعي اتجاهاً سلبياً بصفة عامة، إذ تراجعت ستة من أصل عشرة قطاعات خلال الربع الثالث من العام 2025، وكان من أبرز القطاعات المتراجعة كل من الأغذية والمشروبات والسلع الرأسمالية والمواد الأساسية التي تراجعت بنسبة 50.3 في المائة و39.4 في المائة و21.1 في المائة على التوالي.

وبالمثل، على صعيد الأداء خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، تراجعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي على نطاق واسع، إذ شهدت معظم القطاعات انخفاضاً ملحوظاً في أنشطة التداول. وبلغت القيمة الإجمالية المتداولة نحو 478.9 مليار دولار أمريكي خلال الفترة، مقابل 534.7 مليار دولار أمريكي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024، بتراجع بلغت نسبته 10.4 في المائة. وجاء التراجع مدفوعاً بانخفاض نشاط قطاعات الأغذية والمشروبات والمواد الأساسية والطاقة بنسب بلغت 32.8 في المائة و28.0 في المائة و26.4 في المائة على التوالي، في حين سجلت قطاعات البنوك والعقار أداءً إيجابياً بمكاسب بلغت 18.4 في المائة و61.3 في المائة، على التوالي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست